

أكبر.. من ندوة

كانت الندوة التي نظمتها "الزمن" حول خطة التنمية المنشودة، فرصة مهمة لعرض آراء وملاحظات نخبة من رجالات الكويت واقتصاديينها ومثقفينها حول مشروع خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية الخمسية الجديدة الذي عرضتها الحكومة مؤخراً على مجلس الأمة.

فمشروع الخطة، رغم الجهد الكبير المبذول فيه لم يرتق ليقدم توجهاً جديداً وجدياً للتعامل مع التحديات الاقتصادية التي تواجه الكويت، كما أنّ الخطة تفتقد الإرادة والقرار السياسي الواضح في تبنيها والإلتزام بها، خاصة وأنّ السنة الأولى من سنوات تنفيذ الخطة قد انقضت دون أن يتم إقرارها، بل إن بعض معطيات الأرقام فيها قد تجاوزها الواقع.

ومن جانب آخر نجد أن مشروع الخطة مصوغ بشكل رئيسي لمعالجة قضية واحدة، هي قضية العجز في الميزانية، وإن كان قد تم التطرق في الخطة لعدد من القضايا الأخرى إلا أن الخطة بالأساس موجهة لمعالجة مشكلة العجز وهي ليست خطة لإحداث التنمية، وكان التوجه الأصح هو معالجة العجز من خلال معالجة شمولية للهيكلة الاقتصادية، بما يضع حدّاً للإستمرار في النهج الحالي للاقتصاد الريعي، وتدفع بالكويت على طريق التنافسية واقتصاديات السوق لتستعيد دورها المعهود كميناء للمنطقة ومركز مالي ومصرفي وتجاري وخدمي.

التحديات الكبيرة التي تواجه الكويت خلال الفترة القربية القادمة، تحديات تتطلب أن يكون التخطيط أولوية وطنية، وأن تكون التنمية هي الشغل الشاغل للدولة وللمجتمع، وهذا ما يتطلب حكومة لديها وجهة واضحة لمسار الكويت في المستقبل ودورها وآفاق التنمية فيها، وأن يكون المواطن على دراية كافية بالأوضاع التي تمر بها البلاد، ليكون مستعداً للوفاء بالتزاماته عن وعي ومعرفة بحقائق الأمور، وخاصة وأنه ما لم يتم الإصلاح الاقتصادي عن طريق السياسات المالية فإنه سيتم عن طريق السياسات النقدية، بما يؤثر مثلاً على سعر العملة.

ندوة "الزمن" كانت بداية جادة لمناقشة وطنية عامة تطرح فيها الواجهة المنشودة للتخطيط والتنمية والإصلاح والنهضة المأمولة، والتي يفترض الأ تكون مجرد اصلاحات جزئية متناثرة ترفع هنا وترمم هناك.